المشهد الحقوقي لفلسطين

رصد لأهم الإصدارات والنشاطات المتعلقة بفلسطين على مدار الأسبوع محلياً ودولياً

العدد الحادي عشر | 15-21 مارس 2020 **يصدر كل أحد عن منظمة "القانون من أجل فلسطين"**

يستعرض هذا التقرير الأسبوعي تفاعلات المشهد الحقوقي الخاص بالقضية الفلسطينية، وكل ما له صلة بالقانون الدولي وفلسطين. يتضمن التقرير سرداً لأهم الإصدارات والنشاطات والمؤتمرات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الرسمي أو الأكاديمي أو العام، بما في ذلك القرارات والمراسيم والأوامر القضائية التي تمس القضية الفلسطينية، والأبحاث والدراسات الأكاديمية، والفعاليات والإصدارات الحقوقية. ويهدف التقرير إلى أن يكون مرجعاً لرصد وتوثيق وأرشفة آخر المستجدات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، وتقديمها للأفراد والباحثين ومراكز الدراسات والمؤسسات الرسمية والأكاديمية والحقوقية المعنية.

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية إسرائيلية

- قدّم حزب الليكود الإسرائيلي مشروعي قانون **لضم غور الأردن وإعدام أي فلسطيني ينفذ عمليات** ضد إسرائيليين. (18 مارس 2020).

قدّم حزب الليكود الذي يقود التحالف الحاكم في إسرائيل مشروع قانون أمام الكنيست يقضي بضم غور الأردن، الذي يشكل قرابة 30% من مساحة الضفّة الغربية، إضافة لبعض الأراضي في مدينة الخليل. ويقضي مشروع القانون ايضا بإعدام أي فلسطيني يقوم بعملية ضد إسرائيل. ويرى البعض أن الهدف من مشروع القانون هو إحراج حزب كاحول لافان وليبرمان. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات عربية، أوروبية، ودولية

- قامت فلسطين بتسليم **مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية** بخصوص التحقيق في الأراضي الفلسطينية. (16 مارس 2020).

قامت دولة فلسطين ممثلة بوزير الخارجية بتسليم مذكرة قانونية للدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في القضية التي تبت بها المحكمة بعنوان "الوضع في دولة فلسطين". وكانت المدعية العامّة للمحكمة قد طلبت فتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية.
وجاء في المذكرة أن مسالة دولانية فلسطين قد حُسمت بعد تصديق فلسطين على نظام روما المؤسس للمحكمة، ولا يوجد أي وجه لإضاعة الوقت في النظر في هذه المسألة (علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت عام 2012 بفلسطين كـ"دولة غير عضو")، وأن الإحتلال أو نقص السيادة لا يلغي السلطة القضائية لفلسطين، وأن سبب وجود المحكمة في الأصل هو الشروع في قضايا من هذا النوع. وأكدت فلسطين في المذكرة على أن عدم القيام بالتحقيق سوف يؤثر سلبا على مصداقية المحكمة. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قدمت نقابة المحامين الإسرائيليين مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية **لمطالبتها بعدم التحقيق في فلسطين**. (16 مارس 2020).

قدمت نقابة المحامين الإسرائيليين مذكرة قانونية للدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية قالت فيها إن المحكمة لا تملك سلطة قضائية على الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل. وذكرت نقابة المحامين الإسرائيليين في مذكرتها أن قرار المدعي العام بممارسة الاختصاص القضائي على فلسطين ليس صحيحا، لأن فلسطين ليست دولة حتى لو انضمت إلى نظام روما الأساسي، وأنها لا تستطيع تفويض الاختصاص للمحكمة. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

اشترك في قائمتنا البريدية ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG

- قامت 4 مؤسسات حقوقية فلسطينية بتسليم مذكرة قانونية مشتركة للمحكمة الجنائية الدولية، و**طالبتها بفتح التحقيق حول فلسطين**. (16 مارس 2020).

قامت مؤسسات الحق والميزان والضمير والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتسليم ورقة قانونية للدائرة التمهيدية للمحكمة. وتضمنت الورقة التي تتكون من 32 صفحة إجابات قانونية لبعض الأسئلة التي تطرح على المحكمة من قبل بعض الجهات مثل: دولانية فلسطين، وإلزامية فتح التحقيق، والحدود الجغرافية للسلطة القضائية في فلسطين والسلطة القضائية للمحكمة في الجرائم المرتكبة من قبل الإحتلال. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قدم السفير الأمريكي السابق دينيس روس إفادة "صديق المحكمة" للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص التحقيق في فلسطين، و**طلب من المحكمة عدم فتح التحقيق**. (16 مارس 2020).

قام السفير الأمريكي السابق ومبعوث عملية السلام إلى الشرق الأوسط دينيس روس بتقديم إفادة "صديق المحكمة" للدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية بخصوص التحقيق في فلسطين. وجاء في مجمل ما تحدثت به الإفادة والمتكونة من 22 صفحة أن فلسطين لا تملك حدوداً جغرافية لسلطتها الجنائية، وبالتالي من المستغرب أن تكون مخولة برفع هكذا أمر للمحكمة. وأضاف بأن مهمة المحكمة أن لا تضع عراقيل أمام عملية السلام، وأن أي قرار من المحكمة سيؤدي إلى تغيير مسار العملية إلى الأبد. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قدمت دولة هنغاريا مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية حول فتح تحقيق في فلسطين **يطالبها بعدم فتح التحقيق**. (16 مارس 2020).

قامت دولة هنغاريا بتقديم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية حول فتح تحقيق في فلسطين. وجاء في مجمل المذكرة أن فلسطين ليست دولة حسب القانون الدولي، وأن أركان الدولة لا تتواجد فيها. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قدمت دولة أوغندا مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية حول فتح تحقيق في فلسطين **يطالبها بعدم فتح التحقيق**. (16 مارس 2020).

قامت دول هنغاريا بتقديم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية، طالبتها فيها بإسقاط القضية المتعلقة بفتح تحقيق في فلسطين "لكونها مسيسة"، ولأن تدخل المحكمة فيها سوف يسيّسها. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قدمت عدة مؤسسات إدخالاً تحت بند "أصدقاء المحكمة" للمحكمة الجنائية الدولية **يحثها على قبول السلطة القضائية** الجغرافية لدولة فلسطين. (16 مارس 2020).

قامت مؤسسات الفيدرالية العالمية لحقوق الإنسان، ولا سلام من دون عدالة، والمبادرة النسائية من أجل العدالة بين الجنسين، وريدريس، بتقديم إفادة للمحكمة لمطالبتها بقبول السلطة القضائية في فلسطين. وأكدت الإفادة أن فلسطين دولة حسب القانون الدولي، وأن سلطتها القضائية تمتد جغرافياً فوق الضفة (ومنها القدس الشرقية) وغزة. وأكدت المؤسسات على أن مهمة وسبب وجود المحكمة هو مقاضاة الجنايات الدولية. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قامت منظمة التعاون الاسلامي بتسليم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية **تطالبها بقبول السلطة القضائية** الجغرافية لدولة فلسطين. (16 مارس 2020).
في مذكرة قانونية قدمتها منظمة التعاون الاسلامي للدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، رأت المنظمة أن فلسطين مخولة بإحالة جرائم ارتكبت على أراضيها، وعليه، طالبت المحكمة بقبول السلطة القضائية الجغرافية لدولة فلسطين. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قام البروفيسور والمفوض الأمريكي "ريتشارد فولك" بتسليم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية **طالبها فيها بفتح تحقيق في فلسطين**. (16 مارس 2020).

اشترك في قائمتنا البريدية ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG

قام المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية البروفيسور "ريتشارد فولك" بتقديم مذكرة قانونية للمحكمة الجنائية الدولية حول التحقيق في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية. ومن جملة ما جاء في الورقة، أن مسألة دولانية فلسطين قد حسمت وأنه لا داعي للخوض فيها بما أن الأمم المتحدة اعترفت بها، وأن المحكمة قبلت عضويتها مسبقاً ولكن السؤال يجب أن يكون عما إذا كانت تتمتع بحقوق ومسؤوليات متعلقة بالسلطة القضائية؛ وهو ما يجيب عليه فولك بالإيجاب. وأما ما يتعلق بالسلطة القضائية الجغرافية، فيؤكد أن القانون الدولي واتفاقية أوسلو قد وضحت ذلك. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قامت الهيئة الدولية للقضاة في أوروبا بتسليم ورقة "إفادات أصدقاء المحكمة" إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، و**طالبتها بفتح التحقيق**. (18 مارس 2020).

في مذكرة قدمتها "الهيئة الدولية للقضاة في أوروبا" ضمن "إفادات أصدقاء المحكمة" إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، أكدت الهيئة بأن فلسطين دولة حسب القانون الدولي، وأن الجرائم المرتكبة على أراضيها تدخل ضمن اختصاص المحكمة. وقالت الورقة بأن الفشل في الشروع في هذه القضية ضد الإنتهاكات الإسرائيلية سيكون انتكاسة لغاية المحكمة. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- قال مايكل لينك، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، إن **على إسرائيل مسؤولية قانونية لضمان توفير الحاجات الطبية** في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمواجهة جائحة كورونا. (19 مارس 2020)

قال المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية "مايكل لينك" إن على إسرائيل مسؤولية قانونية لضمان توفير الإحتياجات الطبية للفلسطينيين في ظل جائحة كورونا كونها القوة القائمة بالإحتلال. ولفت لينك إلى أن هناك مسؤولية قانونية على "السلطة الفلسطينية وعلى سلطة الأمر الواقع في غزّة" للتعاون مع السلطات الإسرائيلية لمكافحة الجائحة. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- أعلنت وكالة الأنروا عن **تعيين السيد "فيليبي لازاراني" كمفوض عام جديد** للهيئة. (19 مارس 2020).

أعلنت وكالة الأونروا عن تعيين السيد "فيليبي لازاراني" مفوضا عاما بعدما كان قائما بأعمال المفوض منذ العام المنصرم. وقد عمل السيد لازاراني، سوسري الجنسية، مع الأمم المتحدة منذ عام 2003. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ووزارة الداخلية الفلسطينية مذكرة مشتركة حول "**الحرمان من الحرية في ظل انتشار فايروس كورونا**". (20 مارس 2020).

أصدر كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ووزارة الداخلية الفلسطينية مذكرة مشتركة حول "الحرمان من الحرية في ظل انتشار فايروس كورونا". وتحدثت المذكرة عن الإرشادات والواجبات أثناء التعامل مع المعتقلين في ظل الجائحة، ومنها احترام حقهم بالحياة وبالمعاملة الكريمة والرعاية الصحية اللازمة، وحقهم بالمحاكمة العادلة والمشورة القانونية وحصولهم على المعلومات اللازمة واحترام جميع حقوقهم كأشخاص ذوي أهلية قانونية. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

إصدارات المؤسسات الحقوقية غير الحكومية:

- طالبت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي **بدعم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية** في الأراضي الفلسطينية وضمان استقلاليتها. (16 مارس 2020).

اشترك في قائمتنا البريدية ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG

طالبت منظمة العفو الدولية في ورقة لها موجهة للحكومات باحترام استقلالية المحكمة الجنائية الدولية وعدم التدخل في عملها ودعم توجهها نحو التحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتُكبت في الأراضي الفلسطينية. وأكدت المنظمة أن المدعية العامة للمحكمة غير مطالبة بالتوجه نحو الدائرة التمهيدية من أجل تأكيد السلطة القضائية الجغرافية بحكم أن فلسطين -وهي عضو في نظام روما المؤسس للمحكمة- قد قدمت إحالة رسمية في مايو 2018. وأعربت المنظمة عن خيبة أملها من المذكرات القانونية لبعض الدول -منها البرازيل وألمانيا والتشيك وهنغاريا والنمسا وأوغندا- مدعية أن فلسطين ليست دولة وبالتالي لا يحق لها الإحالة، وأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يحل من خلال المفاوضات لا المحاكم. مؤكدة أن فلسطين دولة، وأن الغاية من وجود المحكمة هو نزع الحصانة عن المجرمين. وطالبت العفو الدولية ختاما جميع الدول بدعم التحقيق وعدم تبني ما أسمته "العدالة الإنتقائية". لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- أطلق مركز العودة الفلسطيني- لندن **حملة عالمية بعنوان "العودة حقي وقراري"** لجمع تواقيع اللاجئين الفلسطينيين. (17 مارس 2020).

أطلق مركز العودة الفلسطيني- لندن حملة لجمع تواقيع أكبر عدد ممكن من اللاجئين الفلسطينيين من مختلف أنحاء العالم لتسليط الضوء على مسألة اللجوء وللتأكيد على حق الفلسطينيين ورغبتهم القاطعة بالعودة لديارهم وبيوتهم المغتصبة. وأعلن المركز أن سياسات الرئيس ترامب لن تشطب حق الفلسطينيين في العودة. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- أصدرت مؤسسة "السلام الآن" الحقوقية الإسرائيلية **تقريرها السنوي حول الاستيطان** لعام 2019. (18 مارس 2020).

وثق تقرير أصدرته مؤسسة "السلام الآن" الحقوقية الإسرائيلية أبرز الفعاليات الإستيطانية خلال العام 2019، وقال التقرير إن نسبة التوسع الإستيطاني زادت في عهد إدارة الرئيس ترامب بنسبة 25% عن تلك التي كانت في عهد الرئيس أوباما. وذكر التقرير بأن هنالك 11 كتلة استيطانية جديدة في العام الماضي. وأشار التقرير لكون المستوطنات الجديدة إما مستوطنات قومية-دينية أو مستوطنات أرثذكسية حريدية. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- أصدر مركز "غيشا" الإسرائيلي تقريره المحدّث عن **حركة المعابر في قطاع غزّة**. (18 مارس 2020).

رصد تقرير لمركز "غيشا" الإسرائيلي حركة المعابر في قطاع غزّة. وتحدّث التقرير عن الحد الكبير في الحركة في معبري إيرز ورفح بسبب الإجراءات المتبعة لمكافحة فايروس كورونا، بينما تستمر الحركة في معبر كرم أبو سالم. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

- رصد "مركز عدالة" مطالبة محامين إسرائيليين **بعدم إعاقة تحقيق المحكمة الجنائية الدولية** في الأراضي الفلسطينية. (18 مارس 2020).

رصد مركز عدالة مطالبة 475 محامياً إسرائيلياً من أعضاء نقابة المحامين الإسرائيلية لنقابتهم بعدم تسليم "مذكرة قانونية" للدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية للإدعاء بأن المحكمة لا تملك سلطة قضائية على الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل. ووصف المحامون هذا الموقف بالسياسي وغير القانوني والذي يهدف لدعم سياسيات الحكومة الإسرائيلية القائمة على تعزيز الإحتلال. وقال المركز بأن المذكرة تم تسليمها للمحكمة بالرغم من المطالبة بعدم تسليمها. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

أبحاث ودراسات أكاديمية (عربية وأجنبية):

- أصدر موقع (اي آي أر) دراسة بعنوان **"تقرير المصير والمقاومة: النضال الفلسطيني والصحراوي من منظور الأمم المتحدة"**، من كتابة "موارا كريفيلينتي"، الباحثة في جامعة كومبيرا في البرتغال. (19 مارس 2020).

رصدت دراسة جديدة من كتابة "موارا كريفيلينتي"، الباحثة في جامعة كومبيرا في البرتغال، وإصدار موقع (اي آي أر) موقف الأمم المتحدة من النضال الفلسطيني والصحراوي المغربي من أجل تقرير المصير. وتناولت الدراسة التي جاءت بعنوان "تقرير المصير والمقاومة: النضال الفلسطيني والصحراوي من منظور الأمم المتحدة" موقف الأمم المتحدة، اخذة بالإعتبار تدخل وتلاعب القوى الدولية به وعدم توفر الإرادة السياسية لإنهاء النزاع. وتحدثت الدراسة عن بعض العوامل التي تجعل من تدخل الأمم المتحدة معقداً، ومنها صعوبة تعريف الشعب والحدود الجغرافية له. لتفاصيل الخبر ومصدره الأصلي، هنا

اشترك في قائمتنا البريدية
ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير
الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG